تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية

بشيشي وليد: أستاذ محاضر "أ"
مجلخ سليم: أستاذ محاضر "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
جامعة 08 ماي 1945، قالمة

الملخص:

اتجهت السياسة النقدية في الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة إلى تبني سياسة نقدية توسعية مبنية على سياسة التخطيط، وكان هدف هذه السياسة هو النمو الاقتصادي، التشغيل والتوازن الخارجي، إلا أن ارتفاع المستويات العامة للأسعار وبروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مع بداية سنة 2008 وما خلفته من أثار غير مباشرة على الجزائر ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، الأمر الذي استوجب تبني سياسة استهداف التضخم، خاصة بعد نجاح هذه السياسة في العديد من الدول الصناعية الأمر الذي أدى إلى تشجيع تبنيها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثر معدلات التضخم في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتحديد واقع إمكانية نجاح وفعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى التأثير غير المباشر للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على معدل التضخم من خلال قناة التضخم المستورد وأن الجزائر غير جاهزة حاليا لتطبيق سياسة استهداف التضخم بسبب عدم توافر المتطلبات والشروط الخاصة بهذه السياسة.

الكلمات الدالة: التضخم، سياسة استهداف التضخم، السياسة النقدية.

Abstract:

with the beginning of the third millennium the monetary policy in Algeria tended to adopt expansionary monetary policy based on planning policy, the goal of this policy is to economic growth, employment and external balance, but the rise in the general level of prices and the emergence of the global financial and economic crisis at the beginning of the year 2008 and the legacy from indirect effects on Algeria contributed to increase the rates of inflation to record levels, which necessitated the adoption of the policy of inflation targeting, especially after the success of this policy in many industrialized countries, All that has led to the promotion of its adoption in the Middle East and North Africa, the aim of this study is to clarify the extent to which inflation rates in Algeria secretions of the global financial and economic crisis, and determine the reality of the possibility of success and effectiveness of the policy of inflation targeting in Algeria, this study found that to the indirect impact of the global financial and economic crisis on the rate of inflation through the channel of imported inflation and Algeria is not ready now to apply the policy of inflation targeting because of the unavailability of the requirements and conditions of this policy.

Key words: inflation, Inflation Targeting Policy, monetary policy.

المقدمة

برزت مع بداية القرن 21 أزمة مالية واقتصادية، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت وانتشرت لتشمل بقية دول العالم، وقد اختلفت أثارها باختلاف الدول من حيث درجة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، وقد تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية، حيث ساهمت الأزمة في استمرار ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت أرقاما قياسية، الأمر الذي دفع السلطة النقدية إلى محاربة واستهداف هذه الظاهرة.

منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي تبنت بعض الاقتصاديات الصناعية تحولا في السياسة النقدية عرف باسم سياسة استهداف التضخم، تعتبر هذه السياسة الأسلوب الفعال للعمل على استقرار الأسعار على المدى الطويل، فهي إستراتيجية جذابة للسياسة النقدية، حيث يمكنها أن تقلل من معدلات التضخم وتعطي مصداقية أكثر للبنوك المركزية، وكان ذلك من دوافع اعتماد هذه الإستراتيجية من قبل الدول الصناعية والاقتصاديات الناشئة، وقد توجهت العديد من الدول لتبني هذه السياسة، واضعة استقرار الأسعار هدفا واضحا لها، مدفوعة إلى ذلك بما حققته الدول المتقدمة من تجارب ناجحة ومشجعة. إلا أن تطبيق هذه الإستراتيجية في ظل هشاشة النظام المالي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار

الاقتصادي وضياع المستهدف، خاصة في ظل صدمات خارجية مهمة كالأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

1- مشكلة الدراسة: تبرز مشكلة الدراسة من خلال بلوغ معدلات التضخم في الجزائر مستويات قياسية مخيفة ومقلقة، تطلبت وضع سياسة لاستهدافها والتحكم فيها، ويمكن إيجاز بشكل أفضل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما مدى فعالية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر في ظل إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟

2- فرضيات الدراسة: يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر تأثيرا مباشرا و/أو غير مباشرا؛
- اتخذت السلطة النقدية الممثلة في بنك الجزائر التحكم في معدلات التضخم هدفا أولا لها من خلال انتهاج سياسة استهداف التضخم.

3- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على معدلات التضخم التي بلغت أرقاما قياسية في الجزائر، والتي حتمت على السلطات النقدية انتهاج سياسة علاجية على المدى القصير تهدف من ورائها إلى كبح معدلات التضخم واستهدافه هذا من جهة، ومن جهة أخرى تظهر أهمية الدراسة من خلال بروز سياسة نقدية حديثة، تهدف وتسعى إلى وضع استقرار الأسعار هدفا أولا لها، من خلال تبني سياسة استهداف التضخم.

4- منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة الموضوع، وهو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كَمِّيًّا عن طريق جمع معلومات مُقَنَّنَة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدِّراسة الدَّقيقة، كما يُسَاهِمُ هذا المنهج في توفير البيانات وتحليل الظواهر والحقائق حول المشكلة محل الدراسة

5- الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع استهداف معدلات التضخم والتي حصرت في معظمها أسباب ارتفاع معدلات التضخم إلى السياسات النقدية المطبقة، حيث لم تتناول أي دراسة استهداف معدلات التضخم المرتبطة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008. ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة **بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز** تحت عنوان: **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990/2006**، وتوصلت الدراسة إلى عدم توفر شروط تطبيق سياسة

استهداف التضخم في الجزائر خلال تلك الفترة، لكنها أعطت إمكانية لتطبيقها في المستقبل وتحقيق استقرار للأسعار على المدى الطويل من خلال تبنيها كهدف للسياسة النقدية.

- دراسة **يوسف عثمان إدريس** تحت عنوان **نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية – المتطلبات وتجارب التطبيق-**، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم كإطار حديث وإمكانية تبنيها في السودان، وخلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق هذه السياسة يستوجب توافر جميع المتطلبات الخاصة بها مع الاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الأخرى ذات الصلة بهذا المجال. إضافة إلى ضرورة إجراء دراسات تحليلية كافية لتحديد الآثار الايجابية والسلبية التي يتوقع حدوثها عند تطبيق سياسة التضخم في السودان.

- دراسة رانيا عبد المنعم المشاط: وقد جاءت تحت عنوان "السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم في مصر (2012)" حيث بَيَّنَت "رانيا المشاط" باعتبارها وكيل البنك المركزي المصري أن استهداف التضخم لا يبدأ أو ينتهي بالبنك المركزي، وأنه عمل يتطلب جهود كل أجهزة الدولة والمجتمع متمثلا في منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الأسواق والأسعار، مشيرة إلى أن تبنى استهداف التضخم يوجب تحديد معدل محدد من التضخم يتم إعلانه بشفافية والالتزام الوطني بتحقيقه، فضلاً عن وضع آليات للمحاسبة في حالة عدم تحقيق الهدف. كما أكدت على أنه يجب على القائمين على إدارة الاقتصاد الكلي تعظيم التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، فضلاً عن ضرورة أن تلتف السياسات المالية والنقدية والتجارية، حول الهدف الأساسي، وهو استهداف التضخم بحيث يكون خفض عجز الموازنة من أهم الأولويات، كما طالبت بإدراج معدل استهداف التضخم في الدستور حتى يكون مسؤولية الجميع، وأكدت الدكتورة "رانيا" على أن استهداف التضخم لابد أن يسبقه معالجة التشوهات فى الأسعار والحد من الممارسات الاحتكارية في الأسواق وتلبية متطلبات السوق المحلية قبل فتح باب التصدير، وبالتالي تصبح إتاحة بيانات تفصيلية لصانع القرار ضرورة لا مفر منها، فضلا عن التنسيق بين الجهات المعنية، حتى تستطيع مُجْتَمِعَةً مواجهة الأزمات والتنبؤ بها قبل حدوثها، وقد أجابت الدكتورة على سبب إحجام مصر عن القيام باستهداف التضخم بما يلي:"إن طبيعة التضخم الذي اتضح أنه مدفوع بالدرجة الأولى في السنوات الأخيرة بسلسلة من الصدمات المحلية والعالمية والتي تفاقمت بسبب عدة عوامل منها- التشوهات السعرية الناتجة عن الممارسات الاحتكارية، - عجز في المعروض من السلع نتيجة نقص في الإنتاج أو زيادة الصادرات على حساب السوق المحلي، - الاختناقات في المعروض الناجمة عن قصور في قنوات التوزيع.

- دراسة **عادل بوغرارة، بوقزولة منجي** حول: Credibility of Inflation Targeting in Morocco and Tunisia، هدفت هذه الدراسة إلى بيان حقيقة ومصداقية استهداف التضخم في كل من المغرب وتونس وتوصلت هذه الدراسة إلى إمكانية عدم فعالية هده السياسة في ظل هشاشة النظام المالي في البلدين.

- دراسة **سكوت روجر** حول: Inflation Targeting Turns، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الكيفية التي سارت عليها البنوك التي استهدفت التضخم خلال السنوات السابقة، وخلصت الدراسة إلى أن الدول المستهدفة للتضخم حققت أداء أفضل من تلك التي لم تستهدف التضخم خاصة في ظل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أولاً: الإطار النظري لإستراتيجية استهداف التضخم.

يعرف التضخم Inflation بأنه ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة أو أكثر، إلا أن ليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم، فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعة معينة أو مجموعة من السلع كالمنتجات الزراعية مثلا لأسباب تسويقية أو إنتاجية تتأثر بتأثر السلع كتأثير العوامل المناخية، أو تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في مواسم معينة كالأعياد مثلا، مثل هذه التغيرات لا تعتبر تضخما لأن مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول **[خضير ياس، 2013، ص 48]**. كما يعرفه سيدا أونر على أنه معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة، ويعتبر التضخم عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الأسعار أو الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما **[Oner, 2010, p 44]**، ولا يزال هدف معالجة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها فهو يعتبر مؤشر نجاح أو فشل تلك الحكومات، وهذا ما يقودونا إلى التعرف على سياسة محاربة ومعالجة التضخم أو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم.

1- تعريف إستراتيجية استهداف التضخم: يُعرِّف ايزر توتار (Eser Tutar) **إبلعزوز وطيبة**، 2008، ص 41] سياسة استهداف التضخم Inflation Targeting Policy بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية. وهو أسلوب حديث للسياسة النقدية في إدارة سياستها النقدية.

وفي هذا الصدد يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من استراتيجيات استهداف التضخم حسبما أشارة دراسة كل من (Alina Carase & Markstone) والتي أخذت بهذا التمايز

بناءاً على درجة المصداقية ومدى التزام لبنك المركزي- في سعيه صوب الهدف الكمي لاستهداف التضخم، وذلك على النحـــو التالي: [محب خلة توفيق، 2012، ص 297-298]

أ-استهداف التضخم كامل الأركان: وهي الصيغة المثلى لهذه إستراتيجية، حيث تتمتع الدول التي تأخذ بها بقدر مرتفع - ولا يقل عن المتوسط- من المصداقية ووضوح هدف السياسة النقدية والالتزام بها، فضلاً عن ما يتسم به أداء السياسة النقدية من شفافية عالية، مع الاستعداد للمساءلة فيما تبناه البنك المركزي من قيم مستهدفة، ويأتي على رأس هذه الدول نيوزيلندا ثم الدول الصناعية السبعة الكبرى وجاءت بعدهم أحدى عشرة دولة من الدول ذات الأسواق الناشئة.

ب- استهداف التضخم الانتقائي: وتتمتع الدول التي تأخذ بهذا النظام بدرجة عالية من المصداقية مما يتيح لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة دون تحقيق الشفافية الكاملة والمساءلة، كما يسمح بقدر عالي من المرونة لتحقيق الاستقرار في كل من الناتج والأسعار.

ج-استهداف التضخم اللايت: وهو خاص بالدول التي أعلنت بنوكها المركزية الأخذ بإستراتيجية استهداف التضخم ولكنها لا تتمتع بدرجة مصداقية عالية، فضلاً عن ضعف الأطر المؤسسية القائمة على تضييق معدل التضخم المستهدف.

2- شُرُوط ومُتطلّبات تَطبِيق سِيَاسَة استهداف التضخم: لتطبيق سِيَاسَة اسْتِهْدَاف التَّضَخُّم بنجاح، هُنَاكَ إجماع بَيْنَ الاقْتِصَادِيِّين ومسؤولي البُنُوك المَرْكَزِية عَلَى ضَرُورَةِ تَوفُّر عَدد من الشُّرُوط المُسبقة تَتَمَثَّل فِي توفر دَرَجَة كَبِيرَة من الاسْتِقْلَاليَّة للبنك المَرْكَزِي من الضُّغُوط أوْ تأثيرات السِّيَاسَة المَاليَّة الَّتِي قد تُؤَدِّي إِلَى تضارب مَعَ أهْدَاف التَّضَخُّم، وتَوفُّر الظُّرُوف الَّتِي تُتيح المُرونة فِي أَسْعَار الفَائِدَة ونظام سِعْر الصَّرْف والتَّحرِير الكامل للأسعار وانخِفَاض دَرَجَة الاعتماد عَلَى الخصوم الأَجنَبِيَّة فِي الجِهَاز المصرفِي، علاوة عَلَى وُجُود أَسْوَاق مَالِيَّة متطورة وانخِفَاض الآثَار والعوامل الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى عَدَم الاسْتِقْرَار المَالِي، وَالَّتِي تضمن التَّحَوُّل الفَعَّال للسِّيَاسَة النَّقديَّة وسلامة النِّظام المصرفِي. أضف إِلَى ذَلِك توفر المقدرات التحليلية والبنية التحتية للبيانات، وَذَلِك من خِلَال توفر نُظم بديلة للسلطات من الوَسَائِل والنَّمَاذِج والقُدُرات المُتطورة لإعَادَةِ تنبؤات التَّضَخُم. وقد قَسمت بعض الدِّرَاسَات الَّتِي تناولت هَذَا المَوْضُوع المُتطلّبات إِلَى مؤسسية وَأُخْرَى اقتصادية، وفيما يَلِي استعراضها بشيء من التفصيل:

أ- المُتطلّبَات المُؤَسَّسِيَّة: من أَهَم المُتطلّبات لأي دولة ترغب فِي تَطبِيق نظام اسْتِهْدَاف التَّضَخُّم أن توفر دَرَجَة معقولة من اسْتِقْلَاليَّة **البَنْك المَرْكَزِي**. وقد قَسم الاقتصاديون هَذِه الاستِقْلَاليَّة إِلَى سياسية واقتصادية، وهناك من قسمها إِلَى اسْتِقْلَاليَّة أهْدَاف وأدوات، والأخيرة أَكْثَر انتشاراً فِي الأدبيات الاقتصادية، إلاَّ أن هُنَاكَ اتفاق عَلَى أنَّ البَنْك المَرْكَزِي يَكُون أَكْثَر استقلالاً عندما يَكُون مستقل الأدَوات، وَالَّذِي يُعرف عَلَى أنَّه حُرِّيَة البَنْك المَرْكَزِي،

والتفويض الكامل في اختيار الطرق والآليات المناسبة الّتي تُمكنه من إنجاز مهامه المُحدّدة لتحقيق أهدافه، ويكون مسائلاً لإجراءاته في حالة الفشل في الوفاء بالتزاماته، حيث تقوم السُّلطات بمحاسبة ومعاقبة صانعي السّياسة النّقديّة لعدم كفاءتهم، ووضع المُعالجات للأزمة الّتي ربما تشمل إحلال أفراد أكثر كفاءة مع توفير البيئة والمستلزمات اللاّزمة الّتي تُمكنهم من أداء واجباتهم، وتتزامن عمليّة المحاسبة مع توفر مُتطلبات **الشّفافيّة** من خلال النماذج الاقتصاديّة والأهداف العلمية للبنك المركزي، حيث أن أهميّة الشّفافيّة تكمن في أنّها تُؤدّي إلى تخفيض المخاطر الّتي تتعرض لها الأسواق الماليّة، وانخفاض مُعدّلات التّضخّم والتّغير في مُعدّل البطالة، كما أنّها تُساهم في تأثير تخفيض هذه المُتغيّرات على سعر الفائدة في المدى القصير، وتُساعد في تأكيد تناسق التّوقّعات مع أهداف إستقرار الأسعار وتخفيض تكلفة تحقيق أهداف استهداف التّضخم [عثمان إدريس، 2008، ص 18]

وليتمكن البنك المركزي من الوفاء بمتطلبات **المُسائلة والشّفافيّة الكافيّة** لاستهداف التّضخّم، يتمّ توفير الظّروف النّقديّة المُلائمة من خلال تطبيق نظام سعر الصّرف المرنة، وتطوير الأسواق الماليّة كأحد أهم المتطلبات لمقابلة استقلاليّة السّياسة النّقديّة، بالإضافة إلى تطبيق أدوات السّياسة النّقديّة غير المُباشرة، حيث أنّ الأدوات المُباشرة، ذات تعقيدات، وقد تُؤدّي إلى تقليل فعاليّة السّياسة النّقديّة، وتؤخر عمليّة احتواء التّضخّم، بالإضافة إلى ذلك وقبل تطبيق نظام استهداف التّضخّم لابُدّ من الوضع في الاعتبار توفّر الأوضاع والنُّظم الماليّة والإدارية السّليمة، لذلك يجبُ أن يقوم البنك المركزي بدوره كمقرض أخير بصورة فاعلة لمساعدة النّظام المالي من خلال الدّعم المالي المُباشر ومنح القُروض، والحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة والدّقيقة والعمل على الرّقابة الفاعلة على تلك المؤسسات، لتفادي أي مخاطر محتملة.

ب- المُتطلّبات الاقتصاديّة: تُؤثّر ضغوط السّياسة الماليّة وضيق الأسواق الماليّة وضعف النّظام المصرفي على استقلاليّة البنك المركزي وبالتّالي في إصدار وإدارة السّياسة النّقديّة والنجاح في تطبيق نظام استهداف التّضخّم، ممّا يتطلّب التّنسيق الكامل بين السّياسات الماليّة والنّقديّة وتناسق وتطابق الآراء ووجهات النظر بينهما وتخفيض الدّيون وعدم الاستدانة من الجهاز المصرفي والعمل على تقليل حجم الخصوم الأجنبيّة في الجهاز المصرفي لكسب الثّقة في العُملة الوطنية واستقرار الطّلب على النقود، وذلك لتمكين البنك المركزي من القيام بدوره وتحقيق أهداف التّضخّم وتفادي الآثار السلبيّة الّتي قد تُؤدّي إلى الانكماش الاقتصادي وإلى الأزمات الماليّة والمصرفية [عثمان إدريس، 2008، ص 18].

بجانب المتطلبات المؤسسية والاقتصادية المذكورة سابقاً **يجب توفر البنية التحتية** والتي تشمل توفر البيانات والقدرات التحليلية والنماذج المتطورة، وإجراء التنبؤات وتحديد تأثيرات السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصورة واضحة، والمعرفة الكافية عن آلية التحول النقدي، خاصة الفترة بين بداية تنفيذ السياسة وتأثيرها على التضخم والناتج الإجمالي المحلي. وفي هذا الإطار يحتاج البنك المركزي إلى أجهزة كمبيوتر وبرامج ونماذج متقدمة لإعداد تنبؤات التضخم، وفي حالة اكتشاف فرق بين المعدلات المتوقعة والمستهدفة يتم اتخاذ إجراءات للمعالجة، وبالتالي يحتاج هذا النظام إلى مقدرات تحليلية وبنيات تحتية للبيانات أكثر من أي نظام آخر.

ثانيا: مستقبل سياسة استهداف التضخم بعد أزمة 2008

قامت عدة دول باستهداف التضخم كأسلوب حديث في إدارة السياسة النقدية في التسعينات، من بينها نيوزيلندا 1990م، كندا 1991م، وقد حققت عدة نتائج، مما دفع عدد آخر من الدول إلى انتهاج هذه السياسة، وفي هذا المحور سيتم إدراج الدول التي قامت بالاستهداف الفعلي للتضخم وتحليل النتائج التي حققتها.

1- تجارب استهداف التضخم ومستقبلها بعد الأزمة العالمية 2008

حسب دراسة قام بها (Habermeiera and others، سنة 2009)، فإن البلدان المستهدفة للتضخم قد أبلت بلاء أفضل من غيرها في التقليل إلى أدنى حد من الواقع التضخمي الذي أحدثته الفورة في أسعار السلع سنة 2007، حيث أدت صدمت الأسعار إلى إرتفاع في التضخم وانخفاض في النمو في معظم البلدان خلال الفترة من عام 2006 إلى 2008 بيد أنه من بين الاقتصاديات منخفضة الدخل فقد تعرضت البلدان غير المستهدفة للتضخم لزيادات أكبر مما شهدته البلدان المستهدفة له، برغم هبوط معدلات النمو في ناتجها المحلي الإجمالي بمقادير مماثلة. ومن بين البلدان مرتفعة الدخل شهدت البلدان انخفاضاً أقل في النمو مما شهدته البلدان غير المستهدفة للتضخم وزيادة أقل بصورة طفيفة في التضخم. **اسكوت روجر،** 2010، ص48] إلا أن الدراسة بينت أيضا أن نتائج سياسة استهداف التضخم في بلدان مختلفة تظهر جملة من الملاحظات أهمها أنّ البلدان المتقدمة كانت أكثر مقدرة على تنفيذ هذه السياسة وأوفر حظا في تحقيق النجاح، مثل: كندا وتأتي بالمرتبة الثانية الأسواق الناشئة، مثل: كوريا واستراليا، فيما واجهت البلدان الأقل نمو صعوبات أكثر في تطبيق هذه الإستراتيجية. وذلك لا يمكن إرجاعه إلى فشل في تطبيق السياسة النقدية بل يرجع في الحقيقة إلى جملة من الأسباب أهمها ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية مما يزيد

مهمة البنك المركزي تعقيدا، كما أن طبيعة الاقتصاديات النامية التي تستورد أكثر مما تصدر تجعها أكثر عرضة للتضخم المستورد.

الجَدْوَلُ رَقْمُ (01): نَتَائِجُ سِيَاسَة اسْتِهْدَاف التَّضَخُّم فِي بُلْدَانٍ مُخْتَلِفَةٍ

البلد	تاريخ بِدَايَة استهداف التضخم	مجال استهداف التضخم	معدل التضخم بداية تطبيق استهداف التضخم	معدل التضخم سنة 2010
نيوزيلندا	1990	1 – 3	3.30	4.03
كندا	1991	2 +/- 1	6.90	2.23
بريطانيا	1992	2	4.00	3.39
استراليا	1993	2 – 3	2.00	2.65
السويد	1993	2	1.80	2.10
التشيك	1997	3 +/- 1	6.80	2.00
اسرائيل	1997	2 +/- 1	8.10	2.62
بولندا	1998	2.5 +/- 1	10.60	3.10
البرازيل	1999	4.5 +/- 1	3.30	5.91
شيلي	1999	3 +/- 1	3.20	2.97
كولومبيا	1999	2 – 4	9.30	3.17
جنوب افريقيا	2000	3 – 6	2.60	3.50
تايلندا	2000	0.5 – 3	0.80	3.05
هنقاريا	2001	3 +/- 1	10.80	4.20
المكسيك	2001	3 +/- 1	9.00	4.40
ايسلندا	2001	2.5 +/- 1.5	4.10	2.37
كوريا	2001	3 +/- 1	2.90	3.51
النرويج	2001	2.5 +/- 1	3.60	2.76
البيرو	2002	2 +/- 1	–0.10	2.08
الفيليبين	2002	4 +/- 1	4.50	3.00
قواتيمالا	2005	5 +/- 1	9.20	5.39

اندونيسيا	2005	5 +/- 1	7.40	6.96
رومانيا	2005	3 +/- 1	9.30	8.00
صربيا	2006	4 – 8	10.80	10.29
تركيا	2006	5.5 +/- 2	7.70	6.40
ارمينيا	2006	4.5 +/- 1.5	5.20	9.35
غانا	2007	8.5 +/- 2	10.50	8.58
ألبانيا	2009	3 +/- 1	3.70	3.40

Sources: Inflation Targeting: Holding the Line
http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/target.htm consulter Le20/03/2015

2- **معدلات التضخم في الجزائر ومدى تأثرها بأزمة العالمية** 2008

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية القديمة المعاصرة والتي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن بسبب أثاره السلبية بشكل عام، ويؤدي عدم التحكم في معدلات التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. وقد ارتفعت معدلات التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة خاصة مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر.

أ- **أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر**: كانت معدلات التضخم في الجزائر مكبوتة خلال مرحلة اقتصاد السوق، ذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، لكن ومع التحول الذي عرفته الجزائر من خلال دخولها اقتصاد السوق وتحرير الأسعار، أصبحت معدلات التضخم تخضع للتطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، ويرجع ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى مجموعة من الأسباب المتمثلة في:

- التضخم المستورد: مع عودة ظهور التضخم العالمي يحتل التضخم المستورد جزءا هاما في تطوير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الداخلي نتيجة ارتفاع تكاليف استيراد المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وقد ازدادت تأثيرات التضخم المستورد مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ساهمت في ارتفاعه في كل من الولايات المتحدة وأروبا.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساسا في كتلة الأجور والرواتب خاصة مع ارتفاعها وبأثر رجعي بداية من سنة 2008، وكذا رفع الأجر الأدنى المضمون من 12000 دج إلى 15000 دج في سنة 2010 وإلى 18000 دج سنة 2012 الجزائر ترفع الحد الأدنى للأجور، 2011.

- ارتفاع الكتلة النقدية: عرفت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا كبيرا منذ سنة 2001 حيث بلغ نموها (22.3٪ سنة 2001، 24.21% سنة 2007، 19.9 % سنة 2011، 10.9 % سنة 2012)، فساهمت في ارتفاع حجم السيولة التي انتقل نموها من (63.0 % في 2008 إلى 69.1 % سنة 2010، 69.5% سنة 2012) فأصبحت بذلك سيولة هيكلية [Banque d'Alger, 2013].

- إضافة إلى التوسع في الإنفاق العام والذي سيتم الإشارة له لاحقا بالتفصيل من خلال اعتماد مجموعة من المخططات التنموية التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة. فارتفاع الإنفاق يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم

ب- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر في ظل إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

عرفت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبا خلال السنوات الأخيرة محققة أعلى مستوياتها نتيجة الأسباب السابقة، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ساهمت بقسط مباشر و/أو غير مباشر في ذلك، والجدول 02 يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2014/2000.

الجَدْوَلُ رَقْمُ (02)**: تَطَوُّرُ مُعَدَّلاَتِ التَّضَخُّمِ فِي الجَزَائِرِ مِنْ سَنَةِ** 2000 **إِلَى سَنَةِ** 2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.53	3.53	4.86	5.34	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
النُّقُود M1	1034,9	1238.5	1416.3	1643.5	2165.7	2437.5	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8	5638,5	7141,7	7681.5	8252.8	9580.2
الكتلة النَّقديَّة M2	1656,4	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4	4827.6	5994.6	6956.0	7178.7	8162.8	9526.2	11015.1	11945.8	13663.9
معدل التَّغيُّر في M2	13.05	22.13	17.30	13.71	10.45	11.68	18.60	24.17	16.03	3.29	13.70	16.70	15.63	8.94	14.38
الموجودات الخَارِجيَّة الصافية	775.94	1310.8	1755.7	2342.4	3119.2	4179.7	5515	7415.5	10247	10886	11997	13922.4	14940	15225.2	15734.5
معدل نُمُو المَوْجُودَات الخَارِجيَّة الصافية	68.97	68.93	33.94	33.41	33.16	34.00	31.94	34.46	38.18	06.23	10.20	16.05	7.30	01.90	3.345

الوحدة: مليار دج

المَصْدَرُ: البَنْكُ المَرْكَزِي والدِّيوَانُ الوَطَنِي لِلإحْصَائِيَّاتِ

المتاحات النقدية M1: وَهِيَ مَجْمُوع وَسَائِل الدفع (الأوراق النقدية+ التجزئة والودائع تَحْتَ الطَّلَب لدى البُنُوك والشيكات البريدية والخزينة). الكُتْلَة النقدية **M2**: وَهِيَ تَضُمُّ **M1** والتوظيفات السائلة قصيرة الأَجَل المسيرة من طَرَف البُنُوك والخزينة).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم بداية من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009 مع تراجع طفيف سنة 2008، حيث بلغ معدل التضخم 5.7 % كأقصى قيمة له سنة 2009، ويرجع هذا الارتفاع في معدلات التضخم لعدة أسباب أهمها اعتماد سياسة نقدية توسعية تعتمد على التخطيط (البرامج الإنمائية الداعمة للنمو اللاحقة الذكر)، ارتفاع أسعار المواد الأولية، الزراعية والغذائية المستوردة 6.8% سنة 2009 منها 14.3% منتجات غذائية طازجة [لكصاسي، 2009]، إضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية (62% إلى غاية 2010) [رايس، 2013، ص 204] وارتفاع فائض السيولة النقدية من 52.57% إلى 57.63% إلى 63% إلى 72٪ خلال سنوات 2006، 2007، 2008، 2009 والناتج عن ارتفاع السيولة في السوق البنكية من 56.68% إلى 74.48% إلى 71.4% إلى 68.9% خلال نفس السنوات [Banque d'Alger, 2013]، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهم ارتفاع معدل التضخم المستورد في و م أ والدول الغربية الناتج عن ظهور اضطرابات وتطورات خطيرة في الأسواق المالية الدولية منذ منتصف سنة 2007 بسبب الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في اتساع فارق التضخم بين الجزائر والدول الغربية حيث اتسع من 1.2نقطة إلى 3.1نقطة بين سنتي 2008 و2009 [لكصاسي، 2009].

وقد تراجع معدل التضخم إلى 3.91% خلال سنة 2010 ويرجع هذا التراجع إلى [لكصاسي، 2009]: تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في تراجع التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار. وعلى عكس السنوات السابقة فان معدل التضخم في سنة 2010 تولد بفعل ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة [لكصاسي، 2009].

إرتفع معدل التضخم مجددا خلال سنتي 2011 و2012 ويبلغ رقم قياسي سنة 2012 بـ 8.89% نتيجة إلى حسب ما ورد على لسان وزير المالية إلى عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال ورواتب العاملين في كل القطاعات وبأثر رجعي من سنة 2008 وزيادة الأجر الوطني المضمون من 15000 دج إلى 18000 دج، خلل في تنظيم السوق نتيجة لارتفاع هامش ربح الوسطاء بسبب المضاربة وارتفاع الأسعار الداخلية التي لا تعكس التراجع في الأسعار الخاصة بالمنتجات الأساسية المستوردة بل تطور في الاتجاه المعاكس، ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية في الأسواق المالية العالمية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة بعض المنتجات الطازجة كالحوم والأغنام. ومن الملاحظ أن سنة 2012 التي بلغ فيها معدل التضخم هي السنة الثانية التي يعمل بها في إطار سياسة استهداف التضخم إلا أن النتائج كانت عكسية وهو ما تم

الإشارة إليه سابقا أن استهداف التضخم في الدول النامية قد يؤدي إلى نتائج عكسية وضياع المستهدف في حالة التطبيق غير الكامل لهذه السياسة وهذا ما حدث سنة 2012.

تراجع معدل التضخم سنة 2013 إلى 3.25% نتيجة تراجع الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية ولمجموعة من السياسات المتخذة (تخفيض وتخفيف قيمة العملة الوطنية بـ 10%) لامتصاص فائض السيولة من قبل البنك المركزي خاصة مع استحداثه لتقنية امتصاص السيولة لأجل 6 أشهر وبمعدل تسعيرة قدره 1.5%، التخفيف من الجباية المباشرة التي تؤثر على الاستيراد، اعتماد سياسة اتفاقية مضبوطة ورشيدة [لكصاسي، 2013]، إضافة إلى استمرار ضبط وتنظيم الأسواق.

تميزت سنة 2014 باستمرار مسار تخفيض التضخم والذي بدأ في فيفري 2013 بعد، شهد ذروة التضخم سنة 2012. إذ إن معدل التضخم السنوي لسنة 2014 استقر عند معدل 2.92% مقابل نسبة 3.26%؛ أي بانخفاض طفيف قدره 0.34% والمهم هنا هو أن هذا المعدل المسجل لسنة 2014 أقل من الهدف المسطر من قبل مجلس النقد والقرض والذي قدر بـ (04%). [بنك الجزائر، مارس 2015] وبالتالي تبقى درجة الاستقرار النقدي ذات قيمة معتبرة في سنة 2014 في ظل ثبات نسبي جيد لأسعار الاستيراد وفي إطار الحفاظ على الاستقرار النقدي فقد امتص بنك الجزائر بطريقة فعلية زيادة السيولة في السوق النقدية مما أسهم في التحكم في ظاهرة التضخم عبر توظيف وسائل السياسة النقدية الملائمة (استعادة السيولة وتسهيل تسليم الودائع في ظرف 24 ساعة والاحتياطات الإجبارية) وفي الأخير سجلت سنة 2014 إصلاحاً هاماً في منظومة الحيطة وذلك في إطار تقوية جانب الاستقرار المالي.

ومما سبق يمكن القول أن معدل التضخم تأثر بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية، الغذائية والزراعية، الصناعية والنصف مصنعة المستوردة وما نتج عنه ما يعرف بالتضخم المستورد. كما يمكن القول أن تطور معدلات التضخم في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين الأولى امتدت من 2006 إلى 2009 وكان السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات التضخم هو التضخم المستورد الناتج عن الآثار السلبية غير مباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسعار المنتجات الغذائية لاسيما الحبوب والمنتجات الحليبية، إضافة إلى التضخم الداخلي الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المتعلقة أساسا بالأجور والرواتب، أما المرحلة الثانية وهي الممتدة ين 2010 و2013 والتي بلغت فيها معدلات التضخم رقما قياسيا سنة 2012 ويرجع أسباب ارتفاع معدلات التضخم خلال

هذه الفترة لأسباب داخلية مرتبطة بتنظيم الأسواق وعدم استجابتها للتراجعات الخاصة بأسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق المالية العالمية.

ثالثا: متطلبات وإمكانية نجاح سياسة استهداف التضخم في الجزائر

يعتبر استهداف التضخم من القضايا التي يدور حولها نقاش كبير وواسع على المستوى الدولي على الرغم من تطبيق هذه السياسة لأول مرة من قبل نيوزيلندا سنة 1990 ليبلغ عدد الدول التي طبقت هذه السياسة كاملة 24 دولة سنة 2007 وعدد كبير من الدول المتوجهة نحو تطبيق هذه السياسة [عثمان ادريس، 2008، ص 17]. وقد اعتمدت السلطة النقدية في الجزائر على سياسة نقدية توسعية بداية من سنة 2001 مبنية على سياسة التخطيط عبر مجموعة من المخططات والتي امتدت من 2001 إلى 2014 [مسعي، 2012، ص147]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001 -2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005 - 2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2009، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010- 2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار).

ومن خلال ما سبق يتبين أن اعتماد الجزائر على سياسة نقدية توسعية ساهم في ارتفاع معدلات التضخم مما يستوجب ضرورة تبني سياسة لاستهداف التضخم و لكن الحكم على مدى نجاح وفعالية هذه السياسة يمر عبر مدى توفر شروط ومتطلبات تطبيقها.

1- الإطار القانوني التشريعي لسياسة استهداف التضخم في الجزائر: مر إطار توجه أهداف السلطة النقدية في الجزائر بمراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

تم تأسيس الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بموجب القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 حيث حددت المادة 55 من القانون 90-10 المتعلقة بالنقد والقرض، الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث تتحدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي، التشغيل الكامل فهدف استقرار الأسعار واستقرار العملة، غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف ينص عليه القانون 90-10 [قانون النقد والقرض، 2009]. والأمر 03-11، وجاءت خلاصة تقرير البنك المركزي لسنة 2003 كما يلي أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك. في سنة 2009 تم تعديل الجهاز التنظيمي المتضمن أدوات السياسة النقدية (استرجاع السيولة، تسهيلات الودائع العامة للفائدة والاحتياطات الإجبارية)، كما احتوى تقرير 2003 استدلاليا هدف معدل التضخم ضمن معدل لا يتجاوز 3% غير أن تطبيق هذا الرهان بقى صعب التحقيق على مدى السنوات اللاحقة، وبالفعل شهدت العشرية الأخيرة تذبذبات على مستوى معدلات التضخم، وتم اختراق هذا السقف من سنة لأخرى.

وجاء إصلاح الإطار القانوني في سنة 2010 مع الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03- 11 المتعلق بالنقد والقرض حيث تم إصلاح الإطار القانوني أين تم اعتبار هدف التضخم الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية، حيث يؤخذ توقع التضخم في الأجل القصير أهمية خاصة [لكصاسي، 2011].

2- شروط ومتطلبات سياسة استهداف التضخم وإمكانية تطبيقها في الجزائر: لتطبيق سياسة استهداف التضخم هناك مجموعة من المتطلبات والشروط التي يتفق حولها الاقتصاديين ومسؤلي البنوك المركزية والتي تنقسم إلى متطلبات رئيسية وأخرى اقتصادية [Boughrara And others, 2008, P 05] إن تبني سياسة استهداف التضخم تمر عبر توافر مجموعة من المتطلبات الرئيسية والثانوية التي تضمن الفعالية، النجاح والنجاعة، وحتى نقول أن الجزائر تتبنى أو يمكنها أن تتبنى إستراتيجية استهداف التضخم لا بد من توافر هذه المتطلبات والشروط:

أ- **المتطلبات المؤسسية أو الرئيسية العامة:** تتمثل في:

- استقلالية البنك المركزي وهي من المتطلبات الأساسية لاستهداف معدل التضخم، من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى

معدل تضخم منخفض. دون ضغوط أو تأثيرات السياسة المالية التي قد تؤدي إلى تضارب في الأهداف مع التضخم.أي تكون له استقلالية في الأهداف والأدوات. إضافة إلى عدم وجود أي ضغوط سياسية على البنك المركزي لرفع النمو الاقتصادي وأن لا يستخدم البنك المركزي وسياسته النقدية لأغراض انتخابية. وهذه الاستقلالية تعطي للبنك المركزي شعور بالمسؤلية [Roger, 2010, p 46].[Lajnaf, 2013, p 02]

فبالنسبة للجزائر هناك أسبقية من الناحية القانونية والتشريعية التي منحت استقلالية للبنك المركزي والبنوك التجارية التي تحررت من القيود الإدارية التي كانت مفروضة عليها حيث يعد قانون النقد والقرض 90-10 المتمم والمعدل بالأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والتشريعات المختلفة الصادرة في ما بعد من أهم المصادر التشريعية المدعمة لاستقلالية لبنك المركزي، خاصة مع صدور الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر والذي يقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي وعلى اثر ذلك أصبح لبنك الجزائر استقلالية وصلاحيات أوسع، خاصة في ما يتعلق بالرقابة والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن من حيث تنفيذ هذه القوانين والتشريعات تبقى هناك أوجه قصور، خاصة مع تدخل السلطات التنفيذية الممثلة في الحكومة في بعض الحالات لتقديم بعض التوجيهات.

- امتلاك هدف وحيد في إطار حديث للسياسة النقدية يتمثل في معدل أو مدى مستهدف للتضخم لفترة زمنية محددة، أي عدم وجود استهدافات أخرى كالأجور ومستوى التشغيل.

وبالنسبة للجزائر لم يكن هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسلطة النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90-10 كما أشرنا له سابقا ولا الأمران المعدلان له، ولم تكن هناك أي تعليمة أو أمر يتعلق بتحديد رقم كمي لمعدل التضخم المستهدف في الجزائر من قبل السلطة النقدية، في حين احتوى تقرير 2003 على رقما مستهدفا للتضخم 3٪ خلال السنوات القادمة لكن تم اختراق هذا المعدل نظرا لتذبذب معدلات التضخم، لكن بعد تبني سياسة استهداف التضخم سنة 2010 أصبح استهداف معدل التضخم الهدف الوحيد للسياسة النقدية ولكن في المدى القصير.

- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ويمكن التنبؤ بها، فالسلطة النقدية يجب أن تكون لها القدرة على وضع نموذج ديناميكي للتضخم يمكن التحكم فيه وتحقيقه وفقا للمعلومات المتاحة من خلال أدواتها النقدية بفعالية في حالة انحراف المعدل المستهدف عن قيمته.

ففي الجزائر هناك توجه استشرافي للسياسة النقدية في مواجهة التوسع في الكتلة النقدية ومعدل التضخم [لكصاسي، 2008]. كما تم عرض نماذج التي تم تطويرها من قبل إطارات بنك الجزائر للتحكم في التضخم والتي ترتكز على عدة مؤشرات أهمها: اختلال التوازن بين العرض والطلب، ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم المستورد. إضافة إلى وضع نموذج يتوقع التضخم في الأجل القصير ويستجيب إلى انشغال رؤية مستقبلية بغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره لأفق سنة واحدة [لكصاسي، 2010].

ب- المتطلبات الاقتصادية الثانوية الخاصة: وتتمثل في شروط وخصائص التي يجب أن تتوفر عليها الدولة حتى تتبنى سياسة استهداف التضخم:

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيقه خلال فترة زمنية محددة، يتم نشر هذا الهدف والمدة المحددة لها عن طريق دوريات، تقارير رسمية، بيانات صحفية، مطبوعات، خطابات ...الخ. أما في الجزائر لم يتم تحديد رقما واضحا للتضخم يتم استهدافه حيث تم الإشارة إلى استهداف التضخم على المدى القصير.

- التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام والتعهد بتحقيق الهدف. تم في الجزائر تعزيز الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المتعلقة بالأمر 04/10 الذي يعطي الإرساء القانوني للاستقرار المالي إضافة إلى استقرار الأسعار [لكصاسي، **2011**].

- الشفافية والتعامل مع الجمهور [Lajnaf, 2013, p 02]: تعتبر الشفافية أفضل وسيلة للحفاظ على استقرار الأسعار وضمان مصداقية البنك المركزي، إضافة إلى التواصل المستمر مع الجمهور الذي يمثل مصداقية السياسة النقدية، من خلال تزويد الجمهور بكافة المعلومات المتعلقة بالإستراتيجية المتبعة وتحليل القرارات ونشرها بصفة دورية مستمرة والتواصل المستمر يساعد الجمهور على فهم أضل للسياسة النقدية للبنك المركزي. ففي ما يخص إطار دعم الشفافية لا تزال الجزائر بعيدة ضمن هذا الإطار رغم ما تضمنه الأمر 04/10 المتعلقة بجهاز الوقاية الخاص بتوجيه الجهاز المصرفي وحل الأزمات من خلال تكليف تداول المعلومات بين مختلف الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة رقابة شركات التأمين ولجنة عمليات البورصة ومراقبتها) [لكصاسي، 2011]، وفي ما يخص التعامل مع الجمهور ونشر البيانات والمعلومات هناك تطور ملحوظ من خلال اشتراك الجزائر في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أفريل

2009 كما أن الجزائر تشترك معهما في نشر تقارير التقيد بالمعايير والقواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، الشفافية الضريبية والرقابة المصرفية [الشفافية المالية بالجزائر]، إضافة إلى التدخلات التي يقدمها محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان والمنشورة عبر موقع البنك إضافة إلى التقارير، النشرات والدوريات ولكن هناك ضعفا واضحا حول مساءلة البنك في غياب لجنة مختصة، مستقلة ومكلفة بذلك حيث تعد المساءلة من قبل البرلمان حول مدى التزام البنك المركزي بتعهداته ضعيفة وغير فعالة.

- تطوير النظام المالي: من أجل تبني سياسة استهداف التضخم لا بد من أن يكون السوق المالي والمؤسسات المالية في وضعية جيدة، وتطوير السوق المالي يساعد على أداء أدوات السياسة النقدية. وفي يتعلق بالنظام المالي الجزائري فهو يعاني خاصة في ما يتعلق بالبورصة التي تعد فتية في الجزائر.

ومما سبق يمكن القول أن التحدث عن إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر وفعاليتها في الوقت الحالي أمر غير ممكن نظرا لعدم الجاهزية والتأهيل بالشكل الكافي لتبني هذه السياسة بسبب عدم التوافر الكامل للشروط والمتطلبات الخاصة بهذه الإستراتيجية خاصة في جانب إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر، تحديد رقما واضحا للتضخم المستهدف على المدى الطويل، تطبيق ميداني أفضل للتشريعات والقوانين وكذا العمل على تطوير السوق المالي لاسيما البورصة. هذا على الرغم من تناول هذا المصطلح في بعض التقارير الصادرة عن بنك الجزائر الذي يبقى تطبيقه لهذه السياسة على المدى القصير وليس على المدى الطويل.

ج- السياسات والإجراءات المتبعة لاستهداف التضخم في الجزائر: تسعى الجزائر للتحكم في معدلات التضخم إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات والسياسات المتمثلة في:

- امتصاص فائض السيولة: ساهم التوسع النقدي القوي المدعم بمجموعة من المخططات الإنمائية إضافة إلى ارتفاع فائض السيولة الناتج عن توسع الكتلة النقدية M_2 في معاودة بروز الضغوط التضخمية، الأمر الذي دفع بنك الجزائر إلى امتصاص فائض السيولة بواسطة إدارة مرنة ومنسقة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، حيث لم يعد بنك الجزائر مصدر عرض السيولة للبنوك بداية من أفريل 2002 باتخاذه سيرا معاكسا من خلال تطوير وسائل امتصاص فائض السيولة الهيكلية في السوق البنكية وذلك بـ: [لكصاسي، 2010] تكثيف تدخلاته مع بروز الأزمة وذلك باستعمال وسيلة استرجاع السيولة لسبعة أيام والسيولة

المسترجعة لأجل 3 أشهر، ومع ارتفاع الضغوط التضخمية في سنة 2012 إلى أقصى مستوياتها تم اللجوء لاستخدام ولأول مرة السيولة المسترجع لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1.5% [لكصاسي، 2011]. ويهدف هذا الإجراء الأخير إلى امتصاص فائض السيولة في البنوك التي بلغت سنة 2011 (2000 مليار دج كسيولة فائضة).

- تفعيل الرقابة والإشراف [لكصاسي، 2013]: من أجل ضمان وسلامة المنظومة البنكية في ظل عالم يتميز بتجدد الأزمات المالية يتم القيام وبشكل صارم بإجراءات رقابية دائمة من قبل بنك الجزائر واللجنة المركزية على البنوك والمؤسسات المالية خصوصا الرقابة على إجراءاتها الخاصة بتقييم المخاطر من خلال متابعتها، تسييرها والتحكم فيها، ذلك بالاعتماد على المستندات، الرقابة في عين المكان والرقابة البعدية لعمليات التجارة الخارجية، مع استحداث نظام جديد للرقابة على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في سنة 2007.

- تنظيم ومراقبة الأسواق الداخلية: تعرف الأسواق الداخلية الجزائرية صعوبات كثيرة ومتنوعة تعيق التطهير المستدام والتسيير المنسجم للسوق والتي نذكر منها [**وزارة التجارة، 2011**]: النشاطات التجارية الموازية، غياب الشفافية في توزيع وتسويق المنتجات، نقص في آليات ضبط السوق لضمان استقرار التموين ببعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والضعف الكبير في الوسائل المادية والبشرية الخاصة بالرقابة، وسعيا من الدولة لاحتواء هذا الوضع تم وضع برنامج خاص خلال هذا السداسي يهدف إلى [وزارة التجارة، 2011]: الامتصاص السريع للتجارة الموازية من خلال تأهيل وإنشاء هياكل تجارية جديد، وضع آليات لضبط السوق وضمان تموين المواطنين بالمواد الضرورية بانتظام مع مراقبة الأسعار من خلال وضع آليات مناسبة، تدعيم مصالح الرقابة بالوسائل التي تناسب المهام العديدة المسندة لها.

- تثبيت معدل الصرف الفعلي الخارجي للدينار ساهم في التخفيف من الآثار السلبية للتضخم [لكصاسي، 2008].

الخاتمة

إن تبني وتطبيق الإستراتيجية أو السياسة المتعلقة باستهداف التضخم بطريقة ناجحة وفعالة يتطلب تضافر الجهود، وتوافر جميع الشروط والمتطلبات المتعلقة بهذه السياسة، حيث يمكن للجزائر أن تتبنى هذه السياسة بطريقة صحيحة وناجعة إذا وفرت المناخ والأرضية المناسبتين لها من خلال تفعيل وتطبيق جميع القوانين والتشريعات ميدانيا، والاستفادة من خبرات الدول التي حققت نجاحا في هذا المجال. ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- انتقلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر عبر قنوات غير مباشرة تمثلت في قناتي التجارة الخارجية والتضخم المستورد إضافة وبدرجة أقل إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- يمكن تفسير ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر إلى سببين رئيسيين ففي الفترة 2009/2004 يرجع ارتفاع معدل التضخم إلى التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم في الخارج، أما خلال الفترة 2013/2010 يرجع ارتفاع التضخم إلى اختلالات داخلية مرتبطة بسوء تنظيم الأسواق وعدم مسايرة الأسعار الداخلية للأسعار على المستوى العالمي.

- تأثرت معدلات التضخم في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ساهمت في ارتفاعها من خلال قناة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع فارق التضخم بين الجزائر والدول الغربية مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الأولية، الغذائية والمواد المصنعة المستوردة.

- تمثل سياسة استهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية والتي ليس هناك تبني كامل لها في الجزائر طالما أنها لا تستجيب لجميع للمتطلبات والشروط الضرورية كالتطبيق الكامل للقوانين والتشريعات، عدم إخضاع بنك الجزائر للمساءلة في إطار فعال حول مدى الالتزام بالأهداف المسطرة....الخ، مما يتسبب في عدم نجاحها كما حدث سنة 2012.

وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن وضع التوصيات التالية:

- إن السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي إذا جعلت استهداف التضخم هو هدفها الأول لا بد من وضعها لقواعد واضحة المعالم وأهدافا للأداء، تحاسب عليها أمام الحكومة والأسواق، مع ضرورة توافر مجموعة من الشروط المؤسسية والاقتصادية كاستقلالية أكبر للبنك المركزي، وجود نظام مالي سليم مع انضباط ضريبي وتوافر قدر من المسؤولية والشفافية، مع تقوية دور السوق المالي حتى لا يضيع المستهدف كما حدث سنة 2012.

- ضرورة تفعيل، تنظيم ومراقبة الأسعار على المستوى الداخلي حتى تستجيب للتغيرات العالمية في الأسعار خاصة أن سبب الضغوط التضخمية في الجزائر بداية من سنة 2010 هي داخلية وترجع بالدرجة الأولى إلى اختلال الأسواق، مع ضرورة تضافر الجهود للتحكم أكثر في السيولة الهيكلية ونمو الطلب الذي يتطلب زيادة في العرض.

- تنمية وتفعيل الاستثمار خارج قطاع المحروقات وخاصة في الجانب الزراعي والصناعي من أجل التخفيف من حدة الضغوط التضخمية المستوردة.

- إنشاء لجنة مستقلة مهمتها متابعة ومساءلة بنك الجزائر حول مدى تحقق الأهداف المسطرة.

المراجع

- الجزائر ترفع الحد الأدنى للأجور، (2011). **المغاربية**، 2014/07/10.
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/10/05/feature-04،
- بلعزوز، بن علي وطيبة، عبد العزيز. (2008). السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990/2006). **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مصر، (41).
- خضير ياس، أسماء. (2013). تحليل معدلات التضخم في العراق خلال الفترة 2000/2010. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، جامعة بغداد، العراق، (36).
- رايس، فضيل. (2013). تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، (61، 62).
- زيدان، محمد ونورين، بومدين. (2006). **دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، الجزائر.
- طالبي، صلاح الدين. (2009-2010). **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر)**. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- عبود الحلقي، عبد الجبار. (2012). السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم. **مجلة دراسات الخليج العربي**، جامعة البصرة، العراق، 08 (31).
- قانون النقد والقرض2009.
- لكصاسي، محمد. (2008). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر.**
- لكصاسي، محمد. (2009). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر.**
- لكصاسي، محمد. (2010). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر.**
- لكصاسي، محمد. (2011). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر.**

- لكصاسي، محمد. (2012). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**.

- لكصاسي، محمد ، (2013). تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**.

- مجلخ، سليم. (2013). فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. **مجلة الاقتصادي**، جامعة عدن، اليمن، (6 و7).

- مدير عام وزارة التجارة، (2011). **ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية، وزارة التجارة**، متاح على الرابط الالكتروني: 2014/07/12.
http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semprixprod/cominiq1.pdf،

- مسعي، محمد: (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثرها على النمو. **مجلة الباحث**، (10).

- مغاري، عبد الرحمان. (20-21 أكتوبر2009). **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري**، ورقة مقدمة الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- عثمان إدريس، يوسف. (2008). نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية – المتطلبات وتجارب التطبيق-. **مجلة المصرفي**، السودان، (49).

- سكت روجر. (2010). **استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد01، مارس 2010 ، صندوق النقد الدولي، (48).

- يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، (30 -06-2009)،
http://www.apn-dz. org/ apn/arabic /journees _parlementaires/journee_30_06_09/ journee_30_06_2009.htm.2011-01-10 تم الاطلاع على المقال في

المراجع الأجنبية

-Banque D'Algérie, Récupérée 05 Juin 2013, Disponible sur le lien électronique: http://www.bank-of-algeria.dz/

- Boughrara, A., Boughzola, M., & Moussa. H. (2008). Credibility of Inflation Targeting in Morocco and Tunisia. Economic Research Forum, Working Paper 448.

- Hyun, S. K. (2009, December). surviving the Third Wave. Journal of Finance and Development, 46(4).

- La Banque Mondiale, données, Politique économique et dette, Récupérée 11 juin, Disponible sur le lien électronique
http://donnees.banquemondiale.org/theme/politique-economique-et-dette
- Lajnaf, R. (2013). Possibility of Adopting the Inflation Targeting Strategy in Tunisia. International Journal of Applied Research and Studies (iJARS), 2(4).
- Mai, C. D., & Prakash, L. (2010, December). The Tragedy of Unemployment. Journal of Finance and Development, 47(4).
- Medjellekh, S., (2013). Déviation Des recettes générales en Algérie alalumiere de la crise financière et économique mondiale, journal d'Etudes Economiques, Romania, V 4 (18), N 02.
- Oner, C. (2010). What Is Inflation?. Journal of Finance and Development, 47(01).
- Roger, S. (2010). Inflation Targeting Turns 20. Journal of Finance and Development, 47(01).